

كلمة الرئيس ياسر عرفات أمام المنتدى الاقتصادي الدولي "كرّاس مونتانا" في رومانيا بوخارست، 21/4/1994.* [مقتطفات]

[.....]

لا شك أنكم ترغبون أن تعرفوا منا، اليوم، شكل البناء الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الفلسطيني الذي نتطلع لإقامته ونعمل من أجله في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية. وأود أن أؤكد لكم هنا، أن نظامنا سيستند إلى "مبادئ الديمقراطية والتعددية السياسية، وحرية تكوين الأحزاب، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس الدين، أو العرق، أو اللون، أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل واحترام حقوق الإنسان والحيريات الديمقراطية وبناء اقتصاد السوق الحر."** وعلى هذه القواعد والأسس، بدأنا في تشكيل مؤسساتنا الوطنية، بما فيها المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار، ووضع الأنظمة والقوانين واللوائح، والعناية بالبنى التحتية وتطويرها. بينما سيأخذ القطاع الخاص دوراً ريادياً هاماً وأساسياً في تنشيط الحركة الاقتصادية في كافة القطاعات، وخاصة قطاع الإنتاج والسياحة والخدمات. ولقد بدأنا بوضع كافة الأنظمة والقوانين التي تفتح الطريق أمام ممارسة القطاع الخاص لهذا الدور الحيوي.

إن برنامج التنمية للاقتصاد الوطني الفلسطيني قد وضع لمدة سبع سنوات من عام 1994 إلى عام 2000، [وخصّص] سنتين لإعادة تأهيل الاقتصاد وترميم وتطوير البنى التحتية، وخمس سنوات لعملية التنمية التي نأمل أن تحقق نمواً مناسباً يحقق للإنسان الفلسطيني الازدهار والاستقرار اللذين يتطلع إليهما ويستحقهما بعد أن عانى طويلاً من الاحتلال ونتائجه.

إن مجمل الاستثمارات التي تتطلبها خطة التنمية الفلسطينية تبلغ 13 مليار وخمسة وأربعين مليون دولار أميركي خلال هذه الفترة لبرامج التنمية. وسيتولى القطاع العام أربعين بالمائة منها في مجال بناء المؤسسات وتجديد وتطوير وإعادة تأهيل البنى التحتية، بينما سيتولى القطاع الخاص ستين بالمائة من عملية البناء في مجالات الإسكان والصناعة والزراعة والسياحة والخدمات والتجارة وغيرها.

[.....]

[.....] تواجهنا في المرحلة الجديدة مسؤوليات وتحديات كبيرة سواء على الصعيد الفلسطيني أو على صعيد المنطقة، فعلى الصعيد الفلسطيني، نحن أمام تحديات:

بناء المؤسسات وتأمين متطلباتها.

تحقيق الأمن والاستقرار من خلال بناء قوات الأمن والشرطة الفلسطينية وتأمين متطلباتها لنخلق الأرضية الملائمة والضرورية لأمن المواطن وترسيخ الاستقرار وعملية التنمية بكل أبعادها ولصون عملية السلام.

تقليل نسبة البطالة التي تتجاوز 54% من خلال عملية تنمية اقتصادية واجتماعية نشطة وفعالة.

إعداد وتدريب كوادرنا بالتعاون مع المؤسسات الدولية ومجموعة الدول المانحة لتسلم المسؤوليات وإدارتها على أساس الكفاءة والمساءلة والشفافية.

وهناك تحديات بناء الثقة بين الأطراف واستكمال عملية المفاوضات، وخاصة فيما يتعلق بتطبيق قرار مجلس الأمن رقم 904 لتوفير الحماية الدولية لشعبنا، ولوقف إرهاب المستوطنين الإسرائيليين، والبدء بمفاوضات المرحلة النهائية بنية حسنة ورغبة صادقة في إرساء أسس السلام العادل والشامل على أساس الشرعية الدولية.

[.....]

* "فلسطين الثورة" (نيقوسيا)، العدد 983، 1/5/1994، ص 8 - 9.

** فقرة مأخوذة بنصها من إعلان استقلال دولة فلسطين، الصادر في الجزائر يوم 15 تشرين الثاني (نوفمبر) 1988 [ف.ث.].

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx